

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٩ لسنة ١٩٦٥ بضم الترساة البحرية والحوض الحلاف الحديد ببناء الاسكندرية إلى هيئة قناة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٦٧ ؛

قرر :

مادة ١ - نقل تبعية شركة ترسانة الاسكندرية البحرية إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٨ (٢٦ مايو ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨

بتعيين وكيل وزارة لشؤون التعدين بديوان عام وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد الدكتور أحمد أحمد توفيق عبد، وكيلًا للوزارة لشؤون التعدين بديوان عام وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٨ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٦٨

تفلى شركة الحديد والصلب المصرية إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية وشركة النصر لصناعة الكوك إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، في القطاع العام

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٧ ، بإنشاء المؤسسة العامة لصناعة الحديد والصلب ؛

قرر :

١ - تفلى تبعية كل من الشركتين الآتي بيانها بعد من المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب إلى المؤسسة المينة قرين :

شركة الحديد والصلب المصرية ، إلى المؤسسة المصرية العامة المعدنية .

شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الإسكندرية ، إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٨ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٦٨ لسنة ١٩٦٨

تفلى تبعية شركة ترسانة الاسكندرية البحرية إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛